# الليبرالية في السعودية والخليج (الموضوعات والمقدمة)

وليد بن صالح الرميزان

**موضوعات الكتاب**

تنويه

مقدمة

مفهوم الليبرالية

الليبرالية الغربية: نشأتها ومجالاتها

أولًا نشأة الليبرالية وتحولاتها التاريخية

ثانيًا مجالات الليبرالية

القيم والمبادئ الجوهرية لليبرالية

١. مركزية الفرد
٢. الحرية
٣. العقل
٤. المساواة
٥. التسامح
٦. الإنسانية

أسس الليبرالية

١. العلمانية
٢. العقلانية
٣. النفعية
٤. النسبية
٥. التعددية

التطور التاريخي لليبرالية العربية ومظاهرها المعاصرة الراهنة

مراحل تطور الليبرالية العربية

نشأة وتطور الليبرالية في الخليج العربي

مسلمات الخطاب الليبرالي في دول الخليج العربية

١. حتميةاللحظة الليبرالية
٢. التأكيد على البعد الثقافي للتخلف
٣. العلمانية
٤. النسبية
٥. معيارية النموذج الغربي

قضايا الخطاب الليبرالي الخليجي

أولًا، قضية الديمقراطية والإصلاح السياسي

ثانيًا، قضية الثقافة والدين والتراث

ثالثًا، قضية المرأة

رابعًا، القضية التعليمية

رؤية نقدية

أولًا، الاعتقاد بامتلاك الحقيقة المطلقة

ثانيًا، الليبرالية نسق مكتمل مغلق

ثالثًا، التمويه

رابعًا، سيطرة البعد المادي

خامسًا، تهميش الحقائق الواقعية والتعميم

سادسًا، تحييد الزمان وتجاهل دلالة المكان

سابعًا، الرؤية الشمولية وتجزيء القضايا

الخاتمة

المراجع

أولًا، الكتب

ثانيًا، الدوريات والصحف

ثالثًا، الشبكة العنكبوتية

رابعًا، المصادر الأجنبية

## تنويه

الحمد لله رب العالمين، حمد عباده الشاكرين على نعمه الكثيرة، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين: إن هذا الجده المتواضع ما هو إلا تطوير يسير على رسالتي للماجستير: "الخطاب الليبرالي الخليجي (١٩٩٠-٢٠٠٥): دراسة تحليلية نقدية"، والمقدمة لقسم العلوم السياسية في كلية الأنظمة والعلوم السياسية (العلوم الإدارية سابقًا) في جامعة الملك سعود، والتي تمت مناقشتها وإجازتها، والتوصية بطبعها في تاريخ ٢٩/ ٣/ ١٣٢٩ هـ.

لم تكن ولادة هذه الرسالة يسيرة، بل جوبهت بعاصفة من الاعتراضات، ومحاولات عدة للتعطيل من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس، ورئيس قسم العلوم السياسية، وعميد كلية العلوم الإدارية (الأنظمة والعلوم السياسية) في تلك الفترة، فقد جرى العرف الأكاديمي أن يختار الطالب موضوع رسالته بالاتفاق مع الدكتور المشرف، وما تبقى من الإجراءات مجرد شكليات إلا أن الواقع كان مغايرًا لذلك.

بداية: تم تقديم خطة بحث بعنوان: "الخطاب الليبرالي الخليجي ١٩٩٥-٢٠٠٥: دراسة تحليلية نقدية مقارنة" لرئيس قسم العلوم السياسية، قبل جلسة مجلس القسم ما قبل الأخيرة، للفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ١٤٢٥-١٤٢٦، ولم تُعرض في تلك الجلسة بحجة إحالتها إلى بعض أعضاء هيئة التدريس لقراءتها، وهذا إجراء استثنائي لم يَسبق معاملة أي من الخطط السابقة بموجبه، بل إن ؤئيس القسم كلف أربعة من أعضاء هيئة التدريس بدراسة الخطة دون بقية أعضاء التدريس، والذين بدا وكأنهم يتبنون موقفًا مبدئيًا متحيزًا من الموضوع.

قبيل انعقاد الجلسة الأخيرة للفصل نفسه بثلاثة أيام (وكان مساء يوم جمعة) تم استدعائي من قبل رئيس القسم محاولًا إقناعي بالترغيب والترهيب بتغيير الموضوع، بحجج أن موضوع الخطة متحيز وبعيد عن المنهجية العلمية! وإن الموضوع متشعب، ولذا فمن الأفضل سحب الخطة، ولما لمس الإصرار على الموضوع أفادني بأن هناك اعتراضات منهجية وموضوعية من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس، وطالبني بالقيام ببعض التعديلات، والتي لم أرفض القيام بها من حيث المبدأ على أن تكون بالتنسيق مع المشرف على الرسالة: الدكتور عبد الله الغامدي، وطلبت من الرئيس أن يتم إقرار الموضوع في الجلسة بحكم أنها الأخيرة في ذلك الفصل لكسب الوقت، وكان جواب رئيس القسم بأنه في حالة عدم سحب الموضوع سيتم رفض الخطة، وكأنه قد رتب للقضية مسبقًا.

ومن ثم فوجئت والدكتور المشرف على الرسالة بالأسلوب الاستفزازي الذي عرض به رئيس القسم الخطة في الاجتماع، أسلوب ألب أعضاء هيئة التدريس على الباحث، فقد وصفه بالعنيد والمتحدي ورافض للالتزام بالملاحظات – التي لم تسلم للباحث أو المشرف أصلًا! – مما جعلهم يرفضون الخطة بشكلها الحالي.

ومن الجدير بالذكر أن من أهم الملاحظات التي اوردها رئيس القسم في الجلسة أن موضوع الليبرالية "حساس"، وأن مناقشة الليبرالية من المنظور الحضاري الإسلامي – وكان المنهج النقدي المراد استخدامه – هو إقحام لعقائد الإسلام في السياسة وموضوعاتها!!

ثم تم الرفع بالأمر كتظلم لعميد الكلية، الذي وضع الموضوع على جداول أعمال مجلس الكلية للبت فيه، والذي قرر بنفسه بصورة ودية وليست رسمية إعادة الموضوع إلى القسم، (وقد خلا محضر الجلسة من أي إشارة إليه)، ولعل من أغرب المواقف أنه اجتمع بي أحد أعضاء هيئة التدريس في محاولة لثنيي عن الموضوع، ثم صرح قائلًا بأنه "لن يسمح برسالةتناقش أفكار زميل لهم (الدكتور تركي الحمد) بالمرور من القسم"!! مع العلم أن خطة البحث كان واضحًا فيها وضوح الشمس أن الرسالة تناقش عالم الأفكار وليس الأشخاص، حتى أن اسم الدكتور الحمد لم يكن موجودًا حينها فيها.

أما الشكل الآخر للظلم؛ فهو ما تعرض له الدكتور المشرف؛ عندما اتهم بالتطرف، الأمر الذي قد يؤدي بنتائج البحث حسب وجهة نظر قائلها إلى إطلاق صفات التكفير والتفسيق على الكتاب الليبراليين، متجاهلين ومتناسين في الوقت ذاته أن إطلاق الأحكام الشرعية يسمى من طبيعة التخصص.

ومع بداية الفصل الدراسي الأول للعام ١٤٢٥-١٤٢٦ تم تعديل الخطة والعنوان بالتنسيق مع المشرف، وتم تقديمها لرئيس القسم بتاريخ ١٩/ ٩/ ٢٠٠٥، ولم يعرضها على مجلس القسم في أول جلسة لذلك الفصل، بحجة أن القسم قد اتخذ قرارًا حيالها في السابق، في محاولة للتعطيل، وتم رفع الأمر لعميد الكلية للمرة الثانية، فلم يتم حصول تقدم أيضًا، مما يؤكد وجود تنسيق بينهما، عندها تمت مقابلة معالي مدير الجامعة: الدكتور عبد الله الفيصل في الأسبوع الأول من شهر رمضان، وتم شرح الموضوع له، فأحال الموضوع لسعادة وكيل الجامعة لشؤون البحث العلمي: الدكتور عبد المحسن الضويان، فتمت مقابلته للمرة الأولى بعد إجازة عيد الفطر، فوعد بالاهتمام بالموضوع، والتنسيق مع عميد الكلية.

وعند مرور أكثر من شهرة دون نتيجة تمت مقابلة وكيل الجامعة مرة أخرى، وأبدى استغرابه من عدم الانتهاء من الموضوع والبت فيه. فوجه خطابًا عاجلًا إلى العميد بضرورة اتخاذ مجلس الكلية لقرار. فاستجاب عميد الكلية للضغوط، وكان قرار مجلس الكلية تكوين لجنة من خمسة أعضاء لبحث الموضوع، والتي أوصت بالموافقة عليها، إلا أن العميد قرر إعادتها للقسم مرة أخرى.

وفي اجتماع القسم تمت إحالة الموضوع إلى لجنة الرسائل في القسم، والتي كونت في نفس الجلسة السابقة التي رُفضت فيها الخطة، والتي تكونت من ثلاثة أعضاء: اثنان منهم لديهم مواقف مسبقة من الخطة، تم إبلاغ الطالب بها شفهيًا.

ومن المضحك المبكي في نفس الوقت: أن اللجنة عقدت تسعة اجتماعات لمناقشة خطة من عشر صفحات منها ثلاثة مع الطالب، وكأن موضوع الرسالة يهدد الأمن والسلم الدولي!

بعد ذلك قدمت اللجنة لائحة من التعديلات للطالب، أولها يناقض آخرها، بشكل ينسف كيان الخطة الرئيس، ويحرفها عن أهدافها، ومع ذلك قام الباحث بالتنسيق مع المشرف بعمل ما بوسعه في فترة زمنية قصيرة، فقدمت اللجنة تقريرها لمجلس القسم، والذي تمت مناقشته، فقرر الموافقة على الخطة مع اعتبار التعديلات غير ملزمة للطالب، الأمر الذي أغضب رئيس القسم، فعدل محضر الجلسة لأن تكون التعديلات ملزمة، وكأنه يقول: إما أنا أو إقرار الخطة! ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي سفنه، فتمت الموافقة على الخطة من قبل مجلس كلية الدراسات العليا.

كانت تلك الصورة التي تتقاطع في أحد جوانبها، مع حرية الرأي والتسامح والقبول بالآخر لدى أنصار الليبرالية، ولكن هل يعني قبول الآخر احترامه؟ مثاليًا: نعم، وواقعيًا: لا، فقد كان تعاون أنصار الليبرالية مع أعضاء هيئة التدريس مع زميلهم المشرف على الرسالة: الدكتور عبد الله الغامدي – جزاه الله جزاء الصابرين – أبعد ما تكون عن أصول اللباقة والاحترام والتقدير.

كل ما سبق أكتبه للتاريخ.. والله الموفق.